المصدر: القدس
التاريخ : ٢٧ اكتوبر ٢٠٠٥

تقرير ميليس يطرح التساؤلات من جديد حول مصير المشرق العربي

د. بشير موسي نافع

منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر، وقد اختل توازن القوي نهائياً لصالح الإمبرياليات الغربية، توالت لجان التحقيق والإشراف والتوجيه الأجنبية علي بلدان المجال العربي ـ الإسلامي. لجان أجنبية تشرف وتدير الشؤون المالية التونسية والمصرية والعثمانية، سلسلة من اللجان التي تحقق في الصراع علي فلسطين أو تبحث إيجاد حل له (وهو الصراع الذي أسسته القوي الأجنبية نفسها)، لجان تشرف علي تطبيق هذا القرار أو ذاك من قرارات عصبة الامم أو الأمم المتحدة، لجان تنفذ قرارات دولية لنزع سلاح العراق، واخيراً لجان للتحقيق في مقتل المرحوم الرئيس الحريري. المدهش، كما ذكرني طالب عربي شاب مؤخراً، ان هذه اللجان جميعاً، وعلي طوال قرن ونصف القرن من الزمان، ترأسها موظفون أو حقوقيون أوروبيون أو أمريكيون. بالرغم من الصفة الدولية لهذه اللجان، فإن أياً منها لم يقده هندي أو ماليزي أو عربي أو إفريقي. الأغلبية العظمي من هذه اللجان، انتهت بكارثة ما علي المنطقة وشعوبها، والنادر منها من أنصف.

اللجان الاجنبية، دولية وغير دولية، تعكس ثقافة ومصالح رؤسائها ومن عمل علي تشكيلها، ورؤيتهم للعالم. لا تحتاج اللجان الأجنبية اتخاذ قرار واع بالانصياع لضغوط الدول الغربية الكبري وإرادتها. الحقيقة ان أغلب اللجان الدولية التي جاءت إلي المنطقة، قبل تكوين عصبة الأمم والأمم المتحدة أو بعد ذلك، شكلت من شخصيات نزيهة، كانت تعتقد انها تخدم الحقيقة والصالح العام للمجتمع البشري. وقلة من هؤلاء حركتهم روابط خفية فعلية بسياسات هذه القوة أو تلك. ولكن مفاهيم العدل، والصالح الدولي، والحق، هي مفاهيم نسبية، لا تري بالضرورة من بيروت والقاهرة ودمشق كما تري من برلين ولندن وواشنطن، لا بمقاييس الشعوب ولا بمقاييس الأنظمة.

هذا، بالطبع، ليس حكماً مسبقاً علي تقرير القاضي الألماني ديتلف ميليس. فربما كانت الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية متورطة بالفعل في اغتيال الرئيس الحريري. صحيح ان تقرير ميليس لم يأت بأدلة مادية دامغة علي مسؤولية هذه الأجهزة، لم يسم بالدليل الجنائي الحاسم من نفذ أو أصدر أمر الاغتيال، بل وبدا في تعديله الأخير أنه لا يثق كثيراً في شهوده القليلين، الذين لم يذكر هويتهم جميعاً. ولكن التقرير جاء، علي أية حال، بالكثير من الأدلة الظرفية، كما رسم سياقاً سياسياً منطقياً لحادثة الاغتيال، سياق كانت مفرداته متداولة علي نطاق واسع في لبنان والمنطقة قبل الاغتيال. الأخطر من ذلك كله، ان تقرير ميليس فتح الباب لأزمة سياسية طويلة في المشرق العربي، ليس من السهل التنبؤ بالنتائج التي ستنتهي إليها، تماماً كما انقلب المشروع الديمقراطي المتفائل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

في العراق إلي مشرورع للدمار والموت والانقسام. الأزمة هذه المرة تتعلق بسورية ومستقبلها، ولأن غزو العراق فشل في حسم الصراع علي مستقبل المشرق العربي - الإسلامي، فإن إدخال سورية في نفق الأزمة يتعلق أيضاً بالعراق، بفلسطين، بإيران، وبالسعودية ومصر من جديد.

كان من الواضح منذ أخذت الإدارة الأمريكية في الإعداد لغزو العراق ان معركة العراق هي أكبر من العراق ذاته. وقد أدركت سورية، التي ارتبطت حلقات كبري في تاريخها بأوضاع العراق، انها باتت في موقع الخطر. عبر تاريخها الطويل، وعلي الأقل منذ بدء العهد الإسلامي، كانت سورية (بمعناها الكبير) حلقة اتصال قلقة بين العراق ومصر، مرة تميل إلي هذا الجانب ومرة إلي الآخر. وليس هناك من شك ان وجود الدولة العبرية قد أضعف الارتباط الاستراتيجي بين مصر وسورية، وهو ما حاولت مصر عبد الناصر في دولة الوحدة، ومصر السادات في حرب اكتوبر، ترميمه. ولكن التحالف المصري - السوري ظل في أغلب الاحوال تحالفاً سياسياً، يشكل مع السعودية مثلثاً عربياً محورياً يحاول بناء تضامن عربي أوسع. وقد تراجع دور مصر العربي في شكل ملموس مؤخراً، وسرعان ما جاء الهجوم الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 ليصنع حالة ارتباك عربية واسعة، شملت كل الدول العربية الرئيسية. وليس أدل علي تلك الحالة من الموقف العربي الضعيف، والمتواطئ غالباً، من غزو العراق.

كان للمخاوف السورية من غزو العراق مبرراتها بالتأكيد. فقد قامت الحسابات الأمريكية علي أساس ان إطاحة النظام العراقي واحتلال البلاد سيخلق مناخاً استراتيجياً جديداً في المنطقة. ثمة دول، كسورية ومصر والسعودية، ستنهار أو تغير من سلوكها في شكل جذري، وتصبح أكثر استجابة للمطالب الأمريكية. وكيانات سياسية اخري، مثل السلطة الفلسطينية، سيتم استيعابها بالكامل. أما إيران، فقد كان الحسبان انها ستقع فريسة التناقضات الداخلية، وجاذبية النموذج الشيعي الديمقراطي في العراق، والضغط الأمريكي والدولي.

بيد ان رياح العراق جاءت بما لا تهوي سفن الاحتلال. انفجر العراق بالمقاومة، وأدي الصراع علي النفوذ والثروة في صفوف النخبة السياسية المتحالفة مع الاحتلال إلي تفاقم العنف الداخلي وتحول النموذج العراقي إلي مجزرة دموية. في المناخ الاستراتيجي الجديد، خرجت مصر والسعودية بأقل الخسائر الممكنة. وبرزت إيران باعتبارها المنتصر المبكر، بعد ان أصبح الوجود العسكري الأمريكي في العراق رهينة للنفوذ الإيراني المتزايد في العراق. بل ان القوي الشيعية العراقية التي أريد لها ان تكون أداة تهديد لإيران، دفعها التنافس الداخلي المرير إلي ان تزداد كل منها علي انفراد قرباً من طهران. تركيا، التي كانت قلقة هي الأخري من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، انسحبت سريعاً من ساحة التدافع، بلا مكاسب ولا خسائر منظورة، علي الأقل حتي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الآن. وكانت سورية هي الحلقة الأضعف بلا شك. ولأن خوف سورية الاستراتيجي من العراق جعل أجهزتها أكثر استعداداً للتساهل مع حركة قوي المقاومة العراقية، علي الأقل في المرحلة الأولي من الاحتلال، اتهمت سورية في شكل مباشر بتغذية العنف في العراق والعمل علي إفساد المشروع الأمريكي فيه.
في مواجهة الضغوط الأمريكية، سرعان ما ارتكبت دمشق خطأ جوهرياً عندما حاولت تحصين وضعها في لبنان، وأصرت في مواجهة العديد من حلفائها اللبنانيين علي التجديد للرئيس لحود. قام التحليل السوري علي فرضية تبلور تفاهم أمريكي ـ فرنسي لتقويض النفوذ السوري في لبنان قبل شهور من التجديد للحود وصدور قرار مجلس

الأمن المطالب بانسحاب سوري فوري من لبنان. وهذا تحليل صحيح بالتأكيد، ولكن المخرج كان بتعزيز التحالفات السورية في لبنان لا تحويل الحلفاء إلي خصوم، والتجديد للحود بالرغم من أنف الحلفاء وأنصاف الحلفاء والخصوم جميعاً. وربما كانت لحظة الارتباك السورية هذه، وتراجع الحساسية السورية الرسمية لتعقيدات الوضع اللبناني، هي اللحظة التي أدت إلي جريمة اغتيال الحريري.
بيد ان حادثة الاغتيال ليست هي بحد ذاتها هدف الاهتمام الأمريكي ـ الفرنسي، الذي تطور إلي اهتمام دولي بلبنان. الاغتيال كوسيلة للعمل السياسي لابد ان يوضع له حد، في لبنان وغير لبنان. ولكن القضية تتجاوز الاغتيال إلي سورية نفسها، كدولة وكيان ولاعب إقليمي. جاء تقرير ميليس حرفياً تقريباً كما أرادت واشنطن، سواء لوجود جرم سوري فعلاً أو للسياق السياسي الذي جرت فيه حادثة الاغتيال. ومن التقرير ستولد سلسلة من الضغوط السياسية والأخلاقية، وقرارات من مجلس الأمن. وليس من الممكـــن تقدير حجم رد الفعل الدولي، لاسيما الروســـي والصيني، علي المطالب الأمريكية المتوقعة من مجلس الأمن، كما ليس من الممكن تقدير ردود الفعل الرسمية العربية. بل ان الموقف الروسي ـ الصيني مشروط إلي حد كبير بالموقف العربي.
المرجح، في ظل التفاهم الأمريكي ـ الفرنسي، ان مسلسل العقوبات الدولية، وليس الأمريكية فحسب، سيبدأ قريباً. ومع العقوبات ستسير اللعبة المعهودة: خضوع سوري إقليمي فعلي (وهو ما يشار إليه بتغيير السلوك لا النظام) أو مزيد من القرارات الدولية والعقوبات. قد ينتهي المسلسل سريعاً بانصياع دمشق، أو يتطور في النهاية إلي محاولة إسقاط النظام.
كان هذا السيناريو واضحاً، علي الأقل في خطوطه العامة، منذ شهور. ولكن القيادة السورية لسبب ما لم تدرك ان حصن البلاد، أي بلاد، هو أولاً وقبل أي شيء آخر شعبها، ولم تتقدم بخطوات فعلية علي طريق المصالحة مع الشعب وقواه السياسية المختلفة، قوي الداخل وقوي المنفي. فرضت علي العراق حالة حصار وعقوبات دولية طويلة امتدت من بداية التسعينات إلي الغزو والاحتلال. وكلما مر عام علي الحصار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كلما ازدادت الدولة العراقية ونظامها الحاكم ضعفاً. وكان يمكن تدارك الكثير بتحقيق مصالحة جادة مع الشعب والقوي العراقية الوطنية المعارضة. ولكن نظام صدام حسين لم يتحرك في هذا الاتجاه، وفي شكل محدود ومتردد، إلا في الدقائق الخمس الأخيرة، بينما كانت سياسة النظام في تعامله مع الحصار والعقوبات سياسة تراجع وتنازلات مستمرة. وهناك الكثير من المؤشرات علي ان الحكم السوري يسير في الطريق ذاته. فمؤتمر حزب البعث الأخير، الذي علقت عليه آمال إصلاح كبيرة، انتهي إلي لا شيء. وليس ثمة ما يشير إلي ان خطوات ملموسة في هذا المجال علي وشك التحقق. النظام المهدد من الخارج يبدو أكثر انكفاء علي الذات، وأكثر ارتباكاً في ترتيب الأولويات الوطنية.

الخطر الذي تحمله الأزمة الجديدة هو خطر هائل بلا شك. في ظل التهديد الخارجي، تبدو احتمالات الانتقال الديمقراطي السلمي في سورية ضئيلة. ليس لان المعارضة السورية ضعيفة أو غير مؤهلة، وليس لأن الإخوان المسلمين السوريين يشكلون خطراً

علي الحياة السوية المدنية، ولا لأن قوي السياسية السورية قوي متورطة مع القوي الدولية المستهدفة لسورية. مثل هذه التقديرات، الرائجة في هذه الدوائر أو تلك، غير صحيحة أو مضللة. المشكلة هي في مناخ الهجوم الأمريكي الأهوج (أو الفوضي البناءة، كما تقول وزيرة الخارجية الأمريكية)، في ضعف الممانعة العربية الرسمية، وفي عجز دمشق عن انجاز تحولات جذرية في بنية الحكم. والمشكلة الأكبر هي في مناخ التجزئة العرقية والطائفية الذي يسود المنطقة. لم يشهد العراق الحديث مطلقاً دعوات وثقافة وخطط انقسام فئوي وطائفي كما يشهد اليوم. ويجد مشروع إضعاف المركز العراقي، بل وتقويضه نهائياً، هوي في العديد من الدوائر الإقليمية والأمريكية. وسيحتاج العراق إلي معجزة، أو إلي زمن طويل، لإعادة بناء وحدته من جديد. وفي سورية الصغري، عوامل وقوي وتنوعات مشابهة للوضع العراقي، بل أكثر عرضة للانقسام علي الذات، بغض النظر عن حسن أو سوء نية قوي المعارضة السورية.

ماذا، مثلاً، لو انتقلت الأزمة السورية إلي تدافع وصراع سني ـ علوي. وماذا لو برزت مطالب كردية بالحكم الذاتي، أو الالتحاق بالكيان الكردي العراقي. وماذا لو امتدت الأزمة السورية لتطال الوضع اللبناني الطائفي، الذي مازال بالرغم من كل مظاهر الوحدة اللبنانية الوطنية وضعاً هشاً. هل يمكن لأحد تصور الجحيم الممكن اندلاعه من انفراط الدولة السورية. وهل يمكن حتي حساب الآثار الإقليمية لهكذا انقسام وتشظ؟ قد يقول البعض ان هذه المخاوف يجب ان لا تمنع محاولة تغيير الوضع السوري السياسي، فالفرصة الحالية قد لا تتكرر لزمن طويل. هذا كله رهن إرادة السوريين، حكماً وشعباً ومعارضة، رهن حكمة اللبنانيين، ورهن الموقفين العربي والدولي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية